

مدى نجاعة الحافز الخارجي في إعادة بعث مسار التكامل المغربي

أ. عبد الحليم غازلي



مقدمة:

مع الدول المغربية عادت لتدرك أن مشاكل المغرب العربي لا يمكن حلها أو تفضي آثارها السلبية على تلك العلاقات الثنائية، وبالتالي أضحت تتجه نحو تبني الحل الإقليمي لها، لا سيما فيما يتعلق بإشكالية الهجرة غير الشرعية ومحاربة الإرهاب.

في هذا الإطار وجه الرئيس الفرنسي جاك شيراك على هامش منتدى الحوار 5+5 المنعقد في نوفمبر 2003 بتونس، نداء ملحا لدول المغرب العربي كي ترفع العراقيل التي تعترض تقاربها، وتبذل كل ما في وسعها لتسوية نزاعاتها والتكامل مع الاتحاد الأوروبي لإقامة ما وصفه بمنطقة سلام ورفاه.⁽¹⁾

وقد ذهب الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية رومانو برودي هو الآخر في نفس الاتجاه، عندما دعا دول المغرب العربي إلى رص صفوفها وتكامل سياسي ودستوري حقيقي فيما بينها من أجل إعادة بعث اتحاد المغرب العربي.⁽²⁾

تزايدت في الفترة الأخيرة الدعوات الموجهة إلى دول المغرب العربي بضرورة تسريع وتيرة عملية التكامل، والمضي في أقرب الآجال نحو تحرير التجارة ورفع جميع العراقيل الجمركية والإدارية التي تقف في وجه الاندماج الاقتصادي المنشود فيما بينها. وعليه أصبح من المؤلف الاستماع إلى بعض المسؤولين- الغربيين على وجه الخصوص- يعددون مزايا التكامل، وينصحون هذا البلد المغربي أو ذلك بجدوى تحرير التجارة بين بلدان المغرب العربي وأهمية الفوائد التي سيجنيها من وراء اتباع هذه الخطوة، وعظم الخسائر التي تمنى بها اقتصاديات هذه الدول جراء تعنتها وبقائها على مواقفها الرافضة لفتح الحدود، وتحرير المبادلات التجارية بينها. كما تبنت هذا النهج مؤخرا بعض المؤسسات المالية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. أوروبا التي كانت تعول كثيرا على التعامل الثنائي

الآخران يلحان على الدول المغاربية بضرورة فتح الحدود بينها، ورفع الحواجز الجمركية وقيام سوق مشتركة للسلع والبضائع والاستثمارات، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة، تستقطب المزيد من الاستثمارات الخارجية وتدفع مسار التنمية فيها.

بهذا المعنى بات الاندماج المغاربي- كما يقول عبد الله تركماني- يمثل مطلباً خارجياً أكثر منه مطلب داخلي⁽³⁾. بل أكثر من هذا فقد ذهب بعض الباحثين إلى الجزم بأنه بات من المستحيل الاعتماد على الأطراف المغاربية في القيام بما يمكن من أجل بعث عملية التكامل من جديد في هذه المنطقة، وأصبحوا أكثر من أي وقت مضى يعولون على الفواعل الخارجية- أوروبا والولايات المتحدة- علها تنجح فيما عجز الآخرون عن القيام به.

استناداً إلى هذه المعطيات، بات من اللازم التساؤل حول طبيعة العامل الخارجي وحقيقة الدور المتميز الذي يؤديه في إنجاح أو إفشال العملية التكاملية بين بلدان المغرب العربي، والتحقق من مصداقية الدعوات المتكررة من هنا وهناك والتي تدفع إلى الاعتقاد أن مسألة التكامل المغاربي لم تعد شأنًا مغاربيًا بقدر ما هي شأن أوروبي أو أمريكي أو حتى دولي.

وبدوره دعا وزير خارجية إسبانيا ميغيل أنخيل موراتينوس في ختام اجتماع 5+5 في أوائل العام 2008، إلى ضرورة تسريع وتوطيد الاندماج المغاربي، كون كلفة عدم وجود اتحاد مغاربي جد مرتفعة بالنسبة للجميع.

أما الولايات المتحدة فقد اقترحت في عام 1997 مشروع شراكة أمريكية مغاربية أو ما عرف بمبادرة أيزنشتات (نسبة إلى مساعد وزير الخزانة ستيفوارت أيزنشتات) المتمثلة في إقامة شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة وبلدان المغرب العربي من أجل المساهمة في استقرار المنطقة. وترتكز هذه المبادرة أساساً على تحرير التجارة وإقامة منطقة للتبادل الحر، إلى جانب تنمية ودعم القطاع الخاص والإصلاحات الهيكلية للاقتصاديات المغاربية وترقية الاستثمارات. وعلى عكس ما كانت تعتقده أوروبا في البداية فإن الولايات المتحدة اعتبرت إقامة منطقة للتبادل الحر بين هذه الدول شرطاً أولياً للتبادل الحر بينها وبين الدول المغاربية. ورغم إعادها في البداية كلاً من موريتانيا وليبيا عن هذا المشروع، فقد رجعت وضمنت إليه موريتانيا بعد ذلك. والأمر ليس مستبعداً أيضاً فيما يتعلق وليبيا، خاصة بعد الانفراج الواضح الذي باتت تشهده العلاقات بين البلدين. كما بات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما

المغرب العربي على التكامل أم أن هناك أهدافا أخرى تتجاوز بكثير من حيث الأهمية مجرد دفع هذه الدول في اتجاه التكامل.

فهل هذا يعني أن الدول الكبرى عموما أضحت تعتقد أن مصالحها تكمن في توحيد السوق المغربية، وفي وقت بدت فيه النخب السياسية المغربية في موضع وكأنها لم تعد تثق في هذا التوجه أصلا، ومن ثم وضعته جانبا ولم تعد تكثرث بمصيره. وأصبحت تتطلع إلى شراكة من نوع آخر مع أطراف بعيدة عن المنطقة، وهذا ما تثبته ممارستهم الفعلية على أرض الواقع؟ أم أن ما يقف وراء هذه الدعوات ويفسر هذا الإلحاح، هو أن الدول الكبرى باتت تنظر إلى المنطقة من زاوية أنها تشكل حلقة من حلقات المواجهة المفتوحة بينها في سبيل الاستحواذ على الأسواق ومناطق النفوذ.

الفكرة التكاملية المغربية بين الأهمية والاهتمام:

إن الوعي بوحدة المغرب العربي ظهر لأول مرة في أحضان الحركات التحررية الوطنية المغربية منذ مطلع القرن الماضي. إذ أكدت جميعها على البعد المغربي في استراتيجياتها وأهدافها، رغم أنها تميزت ببعدها الوطني القطري. ولهذا ليس من الغريب تنسيق قادة الحركات الوطنية في المغرب العربي بعد

وعليه يهدف هذا المقال إلى المساهمة في تسليط الضوء على أهمية وحقيقة الدعوات الغربية المتكررة لدول المغرب العربي لإعادة إحياء المسار التكامل المتوقف بينها. ومناقشة الدور الحقيقي الذي يمكن أن يؤديه العامل الخارجي، المتمثل في هذه الحالة في دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية في إنجاح التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي وبالتالي لعب دور المحفز الداعم للعملية التكاملية، أو دور سلبي مثبط ومعيق لها في وقت يجمع فيه جل المهتمين بالشأن المغربي على جمود التجربة التكاملية بين دوله، وانصراف النخب وأصحاب القرار فيها إلى الاعتماد على أشكال أخرى من الاستراتيجيات والتدابير التي تجعلها في غنى عن اتباع سياسة التكامل فيما بينها، بالرغم من أنها لا تزال تتبنى شعار العمل المغربي المشترك والوحدة المغربية.

الإشكالية التي يمكن تقديمها من خلال هذا المقال هي: هل بمقدور الدول المغربية تبني الدعوات التي توجهها الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية لها، بضرورة إعادة إحياء وتسريع وتيرة التكامل فيما بينها. ثم إلى أي مدى يمكن الوثوق في جدية هذه الدعوات، وهل الغاية منها هي تشجيع دول

شعوب المنطقة وتحقيق تقدم ورفاهية المجتمعات المغاربية، والدفاع عن حقوقها والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف. وانتهاج سياسة مشتركة في مختلف المجالات والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال، في إطار العمل من أجل تحقيق الوفاق وإقامة تعاون دبلوماسي قائم على أساس الحوار وصيانة استقلال كل دولة وتحقيق التنمية عبر إنشاء مشروعات مشتركة، وإعداد سياسات تحقق التكامل بينها. ولتحقيق هذه الأهداف تم الاتفاق على إنشاء مجلس للرئاسة ومجلس لوزراء الخارجية ولجنة متابعة ولجان وزارية متخصصة وأمانة عامة ومجلس للشورى وهيئة قضائية وأكاديمية للعلوم وجامعة مغاربية ومصرف مغاربي.

برغم فرص النجاح الهائلة، والإمكانات الضخمة المتاحة للمشروع التكاملي المغاربي، أو ما يمكن أن يقال أيضا عن أسباب الفشل ومعوقات التكامل وأهميتها، بات من السهل أن ندرك أن اتحاد المغرب العربي أصبح اليوم يشكل حالة من الفشل والتعثر إلى حد أنه لم يحقق شيئا مما سطر له من أهداف، لأن عوامل الفشل فيه كانت على ما يبدو رغم قلتها أقوى من فرص النجاح.

الحرب العالمية الثانية وقبل استقلال بلدانهم في القاهرة منذ 1948، لاسترجاع الحرية من المستعمر. وتوطدت هذه الفكرة في خضم الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية المنعقد بطنججة المغربية في 1958 والذي عرف بمؤتمر الوحدة، التقى فيه ممثلون عن حزب الاستقلال من المغرب والحزب الدستوري من تونس وجبهة التحرير الوطني من الجزائر. تكمن أهمية هذا المؤتمر في أنه كان سيشكل مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي ولبنة قوية للعمل المشترك بين الأقطار الثلاثة، لولا أن النخب التي تبنت هذا التوجه تم إزاحتها عن السلطة بشكل سريع. وقد تلا ذلك بعد الاستقلال جملة من الإجراءات والترتيبات المؤسساتية، ولو أن بعضها جاء على خلفية الصراع والمواجهة بين أطرافه (أو ما عرف في فترة سابقة بسياسة الأحلاف في المغرب العربي) بدءا بإنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي سنة 1964 لدعم العلاقات والتعاون الاقتصادي، ثم بيان جربة سنة 1974 ومعاهدة مستغانم ومعاهدة الإخاء والوفاق في 1983 واتحاد الدول العربي الإفريقي في 1984، ثم في الأخير اتحاد المغرب العربي سنة 1989. واستهدفت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي كما نصت عليه ديباجة المعاهدة: توثيق أواصر الأخوة بين

لأهمية التكامل ومغزاه بالنسبة إلى مصلحتها ومصالح شعوبها تكتسي في اعتقادي جانبا كبيرا من الأهمية بما يجعل أثرها أخطر بكثير من الأسباب الأخرى.

لقد كانت وحدة المغرب العربي أثناء الاستعمار "وحدة العمل وليس وحدة الهوية" كما يقول محمد عابد الجابري⁽⁵⁾، فحركات التحرر أثناءها، لم تكن تتعامل مع التناقضات الاجتماعية والاقتصادية، ولم تكن مؤهلة وتملك الإمكانيات اللازمة التي تسمح لها بمواجهة هذه المعضلة أو التفكير في تنسيق العمل بينها بعد الاستقلال. ذلك أنها كانت تركز جهودها على طرد المستعمر دون التركيز على البديل الوحدوي، وقد جاء الاستقلال السياسي لأقطار المغرب العربي متزامنا مع استمرارية الانعزال والتقوقع داخل الحدود الموروثة عن الاستعمار، وتحويل الطاقات الشعبية من النضال من أجل الوحدة إلى التعصب للنزعة القطرية والإقليمية الضيقة.⁽⁶⁾

على هذا الأساس يمكن القول إن الخلل كان في الانطلاقة الأولى لفكرة الوحدة المغربية يوم كانت ترفع كشعار المناهضة للمستعمر ولم يفكر أحد حينها في جعلها اللبنة القوية التي يسان بها الاستقلال فيما بعد، من خلال خلق كيان مغاربي قوي

ورغم أن هذا البحث لا يتسع لتناول وتفسير كل الجوانب المتعلقة بأسباب وعوامل الفشل التي تقف وراء تعثر المسار التكاملي المغاربي. فالمهتم بالعلاقات المغاربية وشؤون التكامل فيها، لا يمكن أن يفوته أن جل الدراسات التي تناولت بالشرح والتفسير الجمود الذي يشل نشاط العمل المغاربي المشترك ترجع أسبابه إلى مجموعة كبيرة من العوامل منها الاقتصادية المتمثلة أساسا في الخلل البنيوي للاقتصاديات المغاربية كضعف المبادلات البنينة والتبعية المفرطة إلى أوروبا. وبعضها يرجعها إلى المعوقات المؤسساتية وغياب الإرادة السياسية لدى القادة المغاربة لتكريس الاتحاد المغاربي بالنظر إلى الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له مما جعله عرضة لأي خلاف بين الدول الأعضاء. وبعضها الآخر يركز بالدرجة الأولى على الخلافات والنزاعات البنينة وفي مقدمتها نزاع الصحراء الغربية والأثر السلبي الذي يخلفه على العلاقات الجزائرية المغربية التي كان يفترض أن تكون قاطرة العمل التكاملي في المنطقة.⁽⁴⁾

حتى إن كانت أبسط هذه الأسباب من الأهمية بحيث تجعل أي محاولة للتكامل بين هذه البلدان ضربا من المستحيل، إلا أن السبب المتعلق بالنخب السياسية وإدراكها

استبعادها من المشاركة في اتخاذ القرارات ومتابعتها، وتركيز آلية اتخاذ القرار فقط بيد مجلس الرؤساء.

كما أنه من الخطأ أيضا اعتبار تأسيس الاتحاد في تلك الظروف جاء رغبة من بلدانه في مواجهة الخطر القادم من أوروبا، التي نجحت في الوصول إلى مراحل متقدمة من الاندماج، وإلا لما شهدنا ذلك التهافت من طرف الدول المغاربية لإبرام عقود الشراكة معه وهي تدرك أنها تتفاوض من موقع ضعف، ولن تكسب من ورائه الشيء الكثير، اللهم إلا رضا الأوروبيين عنها.

إذا كان لنا الحق في إجمال الصعوبات والتحديات التي تعرقل مسار التكامل المغاربي فإنه لا شك أن النخب الحاكمة في دول المغرب العربي تلعب الدور الأكبر في إعاقة مشروع الوحدة، فهي غير قادرة على حل المشاكل الاقتصادية المختلفة أو وضع حد للخلافات السياسية بل على العكس من ذلك تعمل على تعميقها وتعزيزها، وهذا ما أدى بالاتحاد إلى الوصول إلى ما وصل إليه من شلل.⁽⁸⁾

يجري التركيز في هذا البحث على النخب المغاربية، ليس لشيء إلا لأهمية النخب ودورها المحوري والحيوي كقوة دفع حقيقية لأي تجربة تكاملية. لذلك لم يكن غريبا أن تركز جل المدارس التي اهتمت

تضوي تحته الأقطار المغاربية الثلاثة، ويجعل من تنمية ورفاه الشعوب غايته الأولى.

ولا نبالغ إذا قلنا إن الخلل كان دائما عند كل فرصة تجتمع فيها الأطراف المغاربية لإيجاد صيغة من صيغ التكامل أو التعاون فيما بينها. تاريخ المنطقة يشهد، أن كل الاتفاقات التي كانت أطرافها تتوصل إليها كانت في كثير من الأوقات تعد بنية إقصاء أو مواجهة طرف مغاربي ثالث (معاهدة الإخاء والوفاق/اتحاد الدول العربي الإفريقي). وحتى تأسيس اتحاد المغرب العربي نفسه لم يكن لتحقيق التعاون والتكامل بين بلدانه بقدر ما كان محاولة لإيجاد إطار لتذويب الخلافات المغربية- الجزائرية،⁽⁷⁾ من خلال شعور هذا الطرف أو ذاك بأن الطرف الآخر في حالة من الضعف لم يعد يشكل فيها خطرا يذكر ومنه استوجب احتواؤه في وعاء ما وليكن اتحاد المغرب العربي. والدليل على ذلك، أنه بمجرد عودة التوتر إلى العلاقات بين الجزائر والمغرب، أصيب الاتحاد كله بالجمود، وكأنه لا يضم في عضوبته إلا هاتين الدولتين.

من الخطأ الاعتقاد أن "طموح الشعوب المغاربية إلى العيش جنبا إلى جنب" أو ما إلى ذلك من الشعارات كان هو الدافع الفعلي لإقامة مثل هذا الاتحاد، وإلا لما كان هذا التهميش الواضح للشعوب من خلال

التي قد تعرقل التكامل. لذا نجد أن الموظفين الجدد كانوا سابقين إلى التأكيد على وزن الإرادة السياسية للنخب في صنع التكامل ودفع العملية التكاملية.⁽¹⁰⁾

منه، فالخلل الذي تعرفه التجربة التكاملية في المغرب العربي يكمن إذن في إدراك القادة المغاربة لفكرة التكامل، ومحاولاتهم المتكررة - منذ الاستقلال - توظيف هذا الأمر كشعار يعرضون به شرعيتهم المفقودة، خدمة لأهداف واستراتيجيات آنية، تعالج بواسطته مصاعب ظرفية، سرعان ما يوضع جانباً عند إيجاد الحلول المناسبة لها. وبات واضحاً أكثر من أي وقت مضى أن فكرة التكامل لا تشكل أولوية لدى النخب المغربية الحاكمة، ولا تشكل في مدركاتها بديلاً يمكن الاعتماد عليه لتجاوز العقبات التي تعترض المشاريع التنموية المعلن هنا وهناك، بل والعقبات التي أصبحت تهدد بقاءها ككيانات مستقلة وسيدة. وهي الفكرة التي حاول الوزير المغربي السابق حسن أبو أيوب الإشارة إليها عندما قال إن جميع خطط التنمية السابقة والحالية في البلدان الخمسة التي تؤلف الاتحاد، لا تترك هامشاً، وإن كان ضئيلاً، لخيار التكامل المغربي. وأوضح أن الوحدة

بموضوع التكامل، وفي مقدمتها الوظيفية الجديدة على هذا الجانب، حيث يرى أتباعها أن النخب تكون هي المدافع الرئيس عن التوحيد.⁽⁹⁾ ويركز هؤلاء أكثر من ذلك على الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث الذي تتنافس فيه وتتصارع النخب والمصالح ومن ثم يرون أن التكامل عملية تعيد فيها النخب بطريقة سياسية متدرجة صياغة مصالحها بأساليب تعبر عن توجه إقليمي أكثر منه توجهاً وطنياً خالصاً. فالتكامل لدى أرنست هاس هو "العملية التي يكون فيها الفاعلون السياسيون مقتنعين بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد أكبر له مؤسسات ومطالب قانونية على الدول الوطنية السابقة" وعملية إعادة التوجه هذه من الدولة إلى النظام الإقليمي لا تحدث بطريقة مثالية ودوافع من الإيثار لدى قسم من النخب المعنية ولكن بسبب إدراكهم للمؤسسات التكاملية باعتبارها أفضل الطرق لإشباع مصالحهم. فالمسألة هنا لا تتعلق فقط بتسليم مطلق بفوائد التكامل وإمكانية الانطلاق من مجال نجاح فيه التكامل إلى مجال آخر فحسب. نجاح العملية التكاملية يتوقف أيضاً على مدى اتفاق النخب المنخرطة في عملية التكامل على الأهداف والإجراءات المتبعة في هذه العملية مما يضع حداً للمخاوف السياسية

شؤون الاتحاد، أضحى من الموضوعي أن يدافع بعض المهتمين بالشؤون المغاربية على فكرة أن الفاعل الخارجي المتمثل أساساً في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة هما الوحيدين المؤهلان لطرح مبادرات تعيد الحياة إلى الاتحاد المغاربي والمسار التكاملي فيه. ومنهم من يرجع ذلك إلى أنّ هذا الطرف له مصلحة مباشرة في إحياء الاتحاد المغاربي لأنه سوف يؤدي بالتبعية إلى الماضي قدما في كافة المشروعات المشتركة بين جنوب البحر المتوسط وشماله. وأنّ الطرف الأوربي ولأسباب عديدة هو الأقدر على تقديم رؤية جديدة حول إحياء الاتحاد المغاربي، لأنه يستوعب بصورة جيدة تعقيدات المنطقة وأنّ أوروبا تتعامل معها باعتبارها امتداداً ثقافياً لها.⁽¹³⁾

التساؤل الذي يفرض نفسه عند هذا المستوى من البحث هو: إلى أي حد يمكن الاعتماد على الدور الذي يمكن أن تقوم به أوروبا أو غيرها لإعادة المسار التكاملي المغاربي إلى الطريق الصحيح؟ هل فعلاً في نية ومصصلحة الأوربيين أو غيرهم إحياء الاتحاد المغاربي؟ وهل بمقدورهم القيام بذلك مع التناظر والتناقض الكبير في التوجهات والمصالح الحاصل بين النخب المغاربية كما سبق الإشارة إليه؟ من جهة أخرى ألا يمكن لذلك أن يؤدي إلى ذوبان المشروع التكاملي

الإقليمية لا تشكل أولوية في خطط البلدان الأعضاء في الاتحاد المغاربي و"لا مكان لها في أي مشروع صاغته أو ستصوغه تلك البلدان" على حد قوله⁽¹¹⁾. واستدل على ذلك باتفاقية أغادير التي من المقرر أن تتشأ بموجبها سوق للمبادلات الحرة بين كل من المغرب وتونس والأردن ومصر، والتي باتت تفرض نفسها كبديل قوي لمشروع الاتحاد المغاربي، أو على الأقل منافس له (الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر) (اتفاقية أغادير)، تم التوقيع على هذه الاتفاقية بالرباط في 25 فبراير 2004، وبدأ التطبيق الفعلي للاتفاقية في 27 مارس 2007)⁽¹²⁾.

نخلص من خلال هذه المعطيات إلى أن التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي باتت تعيش أسوء فترات وجودها، وأنه بات من المستحيل الاعتماد على النخب السياسية وأصحاب القرار المغاربيين في القيام بما يمكن القيام به من أجل إعادة بعثه من جديد. وليس من التشاؤم في شيء أن نخرج بمثل هذه النتيجة بعد أن ندرك أن كل المبادرات الرامية إلى تدارك الوضع، بما فيها المبادرات الداخلية التي قامت بها دول أعضاء في الاتحاد قد فشلت. وإذا علمنا أن الحل لن يأتي في القريب العاجل من الشعوب المغاربية المغلوبة على أمرها والمستبعدة من أدنى أشكال المشاركة في

النوع في مناطق مختلفة من العالم، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أيضا الاستراتيجيات التي تعدها هذه الأطراف في إطار سياساتها الكونية التي لا يشكل المغرب العربي منها إلا الجزء البسيط؟

1- قابلية الأطراف المغربية لاستيعاب الدعم الخارجي لها: إذا كانت الغاية الأساسية من التكامل، هي تعزيز التعاون الاقتصادي والتسويق في عصر أضحت فيه التكتلات الاقتصادية العملاقة سمتة البارزة. فإن هذا الهدف يبدو غير ذي أهمية في إطار المسار التكاملي المغربي حيث الهاجس الاقتصادي بدا وكأنه يحتل مرتبة متأخرة على سلم أولويات صناع القرار في المنطقة. ورغم أن المؤشرات الدالة على هذا الوضع كثيرة، إلا أنه يمكننا أن نكتفي فقط بالإشارة إلى الوضع الذي تعيشه التجارة البينية المغربية.

فمن المفارقات التي يعيها الواقع الاقتصادي المغربي، أن دوله تعتبر من الدول الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية، وذلك لما تمثله التجارة الخارجية من أهمية يعول عليها كثيرا في وضع موازين الاقتصاد الوطني بما في ذلك الموازنة العامة لهذه الدول، حيث تتوقف الموازنة العامة على حالة أسواق الصادرات ومدخيل الدول المغربية منها. وتتميز

المغربي في مشاريع أكبر منه؟ خاصة وأن المنطقة قبله لمشاريع كثيرة آخرها الاتحاد من أجل المتوسط؟ ألا يمكن لهذه المشاريع المقترحة من هذا الطرف أو ذاك أن تجعل من المغرب العربي ساحة لتجاذب مصالح وأهداف الدول الكبرى التي لم تعد تفكر إلا في توسعة نفوذها وأسواقها؟

أهمية الدور الخارجي في إنجاح عملية التكامل:

إن الحديث عن نجاعة الدور الخارجي كمحفز للعملية التكاملية ومشجع لها، يتطلب منا مناقشة هذه الفكرة من خلال اتجاهين أساسيين:

الأول: هو قدرة الأطراف المستفيدة من هذا الحافز على استيعاب الدعم الخارجي لها. وهنا نتساءل عن إمكانية الدول المغربية توظيف الفرص المتاحة من خلال المشاريع الكثيرة المقترحة عليها، وهل تملك فعلا القدرات والهيكل التي تمكنها من القيام بذلك.

الاتجاه الثاني يتمثل في التساؤل عن النية الحقيقية للطرف الخارجي الذي يجسده في هذه الحالة الاتحاد الأوربي وبدرجة أقل الولايات المتحدة في دعم العملية التكاملية، وإلى أي مدى ستصل إليه حدود هذا "الدعم"، إذا ما قارناه بالالتزام الذي تؤديه أطراف خارجية أخرى تجاه تجارب تكاملية من نفس

سنة 2000. إذ وصل معدل الانخفاض السنوي لها حوالي 9.3% خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2000. أما نسبة التجارة البينية لكل دولة إلى إجمالي صادراتها خلال نفس الفترة، فقد تراوحت بين 2% - 2.5% في ليبيا، 5% - 4.7% في تونس، 1% - 2% في الجزائر، 3% في الجزائر، 2.4% - 7.5% في المغرب، أما موريتانيا فلم تتجاوز هذه النسبة 1%. الغريب أن هيكل المبادلات بين الدول المغربية يمر في الغالب عبر شريك ثالث، وغالبا ما يكون الاتحاد الأوروبي. فإسبانيا مثلا تعد أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس والمغرب من المنتجات السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية، وذلك بعد تصنيعها وتصديرها لدول المنطقة بأسعار مضافة. والأمر نفسه يقع بالنسبة للحمضيات المغربية أو للمشتقات النفطية الجزائرية التي تمر كلها عبر الشريك الأوروبي لتصل إلى الأسواق المغربية.⁽¹⁶⁾ يحدث هذا في قطاع لا يختلف اثنان على أهميته بالنسبة لأي مسار تكاملي ولا تزال الأنظمة المغربية عاجزة أو لا تريد القيام بما نجحت جماعات تهريب السلع على الحدود المغربية في القيام به. رغم بساطتها وقلتها إمكاناتها إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن الأنشطة التجارية غير الرسمية التي تتم بين الدول المغربية والتي تأخذ في كثير من الأحيان طابع التهريب

الاقتصاديات المغربية إلى جانب هذا الانفتاح باستقطابها الشديد من قبل الاتحاد الأوروبي حيث يستحوذ هذا الأخير على حوالي 70% من المبادلات التجارية لدول المغرب العربي. وإذا كانت أوروبا تمثل حوالي ثلثي التجارة الدولية المغربية، فإن المغرب العربي لا يمثل إلا حوالي 2% من المبادلات الأوروبية مع العالم. وتختلف درجة الاستقطاب من دولة لأخرى، حيث تبدو تونس والمغرب أكثر استقطابا من قبل الاتحاد الأوروبي، فما يقارب 78% من صادرات تونس تذهب إلى الاتحاد الأوروبي الذي يزودها بـ 72% من وارداتها. أما المغرب فتستحوذ أوروبا على ما يزيد عن 60% من مبادلاته التجارية. وتذهب 62% من صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي وتأتي 58% من وارداتها منه. وهكذا تعاني الاقتصاديات المغربية من فقر تنوعها كونها اقتصاديات تبادل، بمعنى أنها مبنية على الاستيراد والتصدير ومن ثم فهي رهينة تطورات التجارة الخارجية.⁽¹⁴⁾

وعلى النقيض مما هو عليه الوضع مع أوروبا، تعاني المبادلات البينية المغربية ندرة وشحا واضحين حيث تشير البيانات عن التجارة البينية المغربية⁽¹⁵⁾ إلى تضائل حجم الصادرات البينية، حيث انخفضت من 1122.5 مليون دولار سنة 1995 إلى 4.922 مليون دولار سنة 1997، ثم إلى 5.912 مليون دولار

عدد من الباحثين⁽¹⁸⁾ بدراسة الامتيازات والفوائد التي كانت ستستفيد منها هذه الدول في حال لو أن تحرير التجارة شمال-جنوب بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول رافقه بالمقابل تحرير للتجارة جنوب-جنوب فيما بينها. حيث كان بإمكان تحرير التجارة بينها أن يسهل من استقطاب الاستثمارات إلى هذه المنطقة؛ بحكم تكلفة الإنتاج المتدنية التي كانت ستشجع إعادة توطين الشركات الأوربية في دول المغرب العربي. ولكن ما حدث هو أن هذه الدول استمرت في تقييد تجاريتها وفرض المزيد من العراقيل على حدودها وفي نفس الوقت واصلت سياسة الانفتاح في مبادلاتها مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي دفع هذه الشركات إلى تفضيل البقاء على التراب الأوربي، لأنه سيكون بمقدورها التقليل بشكل أسهل إن داخل أوروبا أو في اتجاه الدول المتوسطة الأخرى.⁽¹⁹⁾ وهو ما دفع سونان فلورانس رئيس المعهد الأوروبي المتوسطي إلى القول إن عدم التوصل إلى تحقيق جبهة اقتصادية مغربية يكلف سنويا دول المنطقة خسارة يقدرها بنحو 6.4 مليار يورو جراء هروب الاستثمارات الخارجية منها.

هذا هو حال المبادلات البينية المغربية، رغم أن التجارة البينية تعد مرحلة هامة من مراحل التكامل وهي في الوقت ذاته مظهر

لبعض السلع عبر الحدود، تعرف حركية كبيرة، وتضيق بشكل كبير ما يمر من مبادلات عبر القنوات الرسمية.

أثبتت تجربة التكامل المؤسسي إذن، من خلال التوقيع على المعاهدات والتوصل إلى اتفاقيات على مستوى رؤساء الدول محدودة إنجازاتها، وهو ما يحتم إعادة النظر في هذا النهج، كما يؤكد رياض زغال حيث يعتقد أن الزخم الذي ولدته مبادرات من الجهات الاجتماعية الفاعلة، مشروعة كانت أو غير مشروعة، يكشف أن عملية الاندماج تكون أكثر فاعلية وتأثيرا عندما تتحرر المصالح الاقتصادية من الأيديولوجيات المهيمنة عليها. هذا ما برهنت عليه التجارة غير الرسمية عبر الحدود (أو ما يعرف بالتهريب عبر الحدود)، إلى جانب مبادرات القطاع الخاص بإنشاء مشاريع مشتركة، وبخاصة في المجال المالي التي تدفع إلى ضرورة تعزيز التكامل "من تحت"، في إشارة إلى طبيعته غير الرسمية⁽¹⁷⁾.

هذا، كما كان يفترض من منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية المزمع انطلاقها سنة 2010 أن تشكل مبررا قويا للدول المغربية من أجل دعم الاندماج الاقتصادي، وتسريع المسار التكاملي فيما بينها. ولكن يبدو أنها ضيعت الفرصة مرة أخرى. في هذا السياق اهتم

كانت السوق المحلية مهمة أو إذا كانت منطلقا نحو أسواق أوروبية أو إذا كانت هناك سوق إقليمية بحجم المغرب العربي".⁽²⁰⁾

غياب الحد الأدنى من التعاون الاقتصادي بين الدول المغربية، جعل هذه الأخيرة مجموعة من العناصر المتفرقة غير القادرة على نسج أي علاقة متكافئة مع الأطراف الخارجية، والأخطر من هذا هو أن هذا الوضع أصبح يعيق حتى المبادرات التي التزم فيها أصحابها بتقديم المساعدة لهذه الدول والمساهمة في تنمية اقتصادياتها، وتشجيع المسار التكاملي بينها. يكفي أن نشير إلى بعض المشاريع التي بقيت مجمدة بسبب التباين القائم في علاقات بعض الدول المغربية، مثل مشروع منطقة التبادل الحر الذي اقترحه الولايات المتحدة والمعروف بمشروع أيزنستات، أو مشروع الطريق الساحلي الذي يربط دول المغرب العربي الثلاث تونس، الجزائر والمغرب. ولا شك أن هذه المشاريع تضاف إلى قائمة الفرص التي كان بإمكانها أن تساهم في دعم المسار التكاملي المغربي.

2- حقيقة الالتزام الغربي بمسار التكامل في المغرب العربي: في ظل العجز الكبير الذي يعرفه المسار التكاملي المغربي، وفي ظل استمرار أطرافه في اتباع سياسات أقل ما

يقاس عليه المستوى الذي بلغه المسار التكاملي. فالتجارة البينية هي بمثابة الاختبار الأول الذي تمر به التجارب التكاملية في مسار طويل وحافل بالاختبارات، وهي أيضا الدليل الواضح على مستوى الترابط والاعتماد المتبادل بين الأطراف الداخلة في مشروع تكاملي.

أمام هذا الوضع، باتت مطالبة الدول الكبرى بإبداء المزيد من الالتزام ودفعها إلى زيادة حجم استثماراتها ورفع مساهمتها في المشاريع الاقتصادية في المنطقة، وانتظار موافقتها يعد ضربا من الخيال. لا شيء إلا لأن الأمريكيين والأوروبيين لا يهتمون كثيرا بصيغ التكامل السياسي ولا بالنواحي الثقافية في مسار تكاملي لا أفق له، خصوصا بعد الشلل الذي أصاب مؤسساته منذ ما يزيد عن أربع عشرة سنة. إنما ما يهم هؤلاء بالدرجة الأولى هو جعل هذه البلدان منطقة جمركية وتجارية موحدة تسمح للشركات الغربية بالتقل في سوق مندمجة لا يقل عدد سكانها عن 80 مليون نسمة.

وهذا تماما ما كان يقصده مدير عام مصرف سيتي بنك - تونس - مايكل غروسمان عندما قال: "علينا أن نكون صرحاء، فالمستثمر الأمريكي لن يأتي إلى شمال إفريقيا إلا في ثلاث حالات: إذا

أن تقوم به لدعم العملية التكاملية في منطقة ما من العالم.

ومع ذلك لا يجب إغفال حقيقة أخرى هي أن بإمكان العامل الخارجي أيضا أن يكون معطلا لتجربة تكاملية ما، أو على الأقل غير متحمس لها بشكل يحجم فيه عن دعمها وهو ما يتسبب في فشلها. فأميتاي ايتزيوني وهو أحد رواد المدرسة الوظيفية الجديدة خلص - من خلال دراسة قام بها لأربع حالات تكامل - إلى أن النخب الخارجية تشجع وتدعم عملية التكامل إذا تطابقت أهدافها مع أهداف النخب المحلية أو الداخلية في الدول التي تسعى إلى التكامل.⁽²¹⁾ وعليه لا يجب النظر إلى العامل الخارجي بمعزل عن الفوائد التي يرغب في جنيها أو المصالح التي يسعى إلى الدفاع عنها، من خلال لعب دور الداعم لهذه التجربة التكاملية أو تلك. لذلك لا يجب اعتبار الطرف الخارجي عرابا يقدم على دعم هذا الطرف أو ذلك دون مقابل، إنما يجب اعتباره شريكا في العملية التكاملية يسعى إلى البحث عن المكاسب والمحافظة عليها. من ثم يعد حرص الدول الداعمة للتكامل في منطقة ما أمرا طبيعيا ومقبولا من الطرفين خدمة لمصالحهما المشتركة. فالولايات المتحدة أدركت أنه من خلال السوق الأوروبية

يمكن أن يقال عنها إنها لا تضع البديل التكاملية كأولوية ضمن استراتيجياتها الرامية إلى تحقيق التنمية والاستقرار في المنطقة المغاربية. هذا إلى جانب عجزها عن استغلال الفرص المتاحة أمامها من أجل إنعاش المسار التكاملية فيما بينها. أصبح من المنطقي التساؤل عما يمكن أن يؤديه الطرف الخارجي في هذا المجال من دور لتشجيع الدول المغاربية على التكامل، وإلى أي حد يمكن اعتبار تدخله هذا يصب في مصلحة المنطقة.

في هذا الإطار يعتقد جل المهتمين بشؤون التكامل الدولي، أن البيئة الخارجية تشكل شرطا ضروريا لإنجاح ودعم المسار التكاملية في منطقة ما من العالم. ويستدل هؤلاء بالدور الفريد من نوعه الذي لعبته الولايات المتحدة في سبيل دعم التكامل الأوروبي منذ أن أطلقت مشروع مارشال، حتى إن كان ذلك يهدف بشكل أساسي في إطار محاصرة العدو السوفييتي في حينها. وهو لا يختلف كثيرا عما قامت به اليابان في جنوب شرق آسيا من خلال السياسة التفضيلية التي اتبعتها تجاه دول المنطقة. وهو ما قامت به أوروبا فيما بعد مع دول أوروبا الشرقية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتحولها إلى الرأسمالية. كل هذه النماذج تدل على أهمية الدور الذي يمكن لأطراف خارجية

الشراكة الأوروبيةمتوسطية، حيث جاء ليكرس حالة غياب التكافؤ بين الطرفين ويزيد من هيمنة جهة على الأخرى. في هذا الاتجاه جاء المقترح الأوربي للشراكة الأوروبيةمتوسطية على أساس أنه مفهوم أوربي لم يتمخض عن اتفاق أعدته مختلف الأطراف، بل كما تدل عليه تسميته هو مشروع أوربي يثبت لطرف هويته ويغيب بالمقابل هوية الطرف الثاني. بالإضافة إلى أنه يميل إلى فرض نمط معين على العلاقات التي تجمعها مع الآخرين من خلال تغليب الطابع الاقتصادي والأمني عليها، دون مراعاة الاهتمامات الملحة التي يدافع عنها الطرف الآخر بما فيها الدول المغاربية بالطبع كموضوع الهجرة، التنمية والاستثمار ورؤوس الأموال الخارجية.

بالنسبة للدول المغاربية، إقامة منطقة للتبادل الحر مع أوروبا في مثل هذه الظروف تعد فرصة لا يجب تفويتها بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت أوروبا تلعب في المنطقة دور القاطرة التي قد تساعد هذه الدول على القيام بذلك. هذا من جهة، ومن جهة ثانية بعد أن اتضح لها أن بقاء الامتيازات التي كانت تضمنها لها أوروبا في مبادلاتها التجارية معها في السابق لن يكون لها وجود بعد تحرير السوق في إطار ما تنص عليه

المشتركة يمكنها أن تتفادى كسادا لسلمها وبالتالي أزمة مالية وشيكة كما شهدتها اقتصادها بعد الحرب العالمية الأولى في 1929 وهذا من خلال مشروع مارشال. كما أن السوق الأوروبية كانت بمثابة القاعدة المتقدمة في أوروبا للدفاع عن الولايات المتحدة ومحاصرة المد الشيوعي. لا يختلف الأمر أيضا بالنسبة لليابان الذي كان يهدف من خلال دعمه للنمور الآسيوية البحث عن مناخ أفضل لاستثماراته في دول تعرف بثرائها من حيث اليد العاملة الرخيصة وهذا من خلال إستراتيجية إعادة توطين الشركات والمصانع اليابانية في تلك الدول.

التساؤل الذي يتبادر إلى أذهاننا ونحن ندرس مدى نجاعة الحافز الخارجي في إعادة بعث مسار التكامل المغاربي هو: ما إذا كان الطرف الخارجي هنا سواء كان أوروبا أم أمريكا قد لعب نفس الدور المدعم والمحفز على التكامل؟

لعل ما يمكن أن يلاحظه المتتبع لسيرورة العلاقات الأوروبية مع دول المغرب العربي، أن الاستقطاب الذي تعرفه التجارة المغاربية كما سبق الإشارة إليه لصالح الدول الأوروبية، قد انعكس بشكل كبير على مجمل المشاريع التكاملية التي اقترحتها هذه الأخيرة على المنطقة، وأبرزها مشروع

إغراق هذه السوق بالمنتجات الصناعية الأوروبية التي عملت في ما بعد على خنق القطاع الصناعي النامي فيها. هذا ما حصل بالنسبة لقطاع النسيج مثلا، عندما عجز عن منافسة المنتجات النسيجية الصينية في السوق الأوروبية، فتسبب ذلك في غلق الكثير من الورش في تونس.

إلى جانب هذا فإن الانفتاح على أوروبا الشرقية جاء في غير صالح دول المغرب العربي. من المؤشرات الدالة على ذلك، تحويل القروض والمساعدات الاقتصادية الحكومية الموجهة أساسا إلى الجنوب نحو الشرق، حيث تحصلت دول حوض المتوسط الجنوبية- وأغلبها من الدول المغاربية- من القروض والمساعدات المالية الحكومية الأوروبية في الفترة الممتدة بين 1995 و2006 ما يقارب 7.8 مليار أورو بالإضافة إلى ما قيمته 15 مليار أورو أخرى تقدم بها بنك الاستثمار الأوربي في إطار برنامج FEMIP: Facility for Euro-Mediterranean Investment and Partnership وينتظر أن تستفيد هذه المنطقة في الفترة الممتدة ما بين 2007 و2013 بما يقارب 9.14 مليار أورو في شكل مساعدات أوروبية و7.8 مليار أخرى من FEMIP. رغم أن هذه الأرقام تبدو جد مغرية إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن الإنفاق الأوربي في

قواعد التجارة الدولية، أو في خضم عملية توسعة الاتحاد نحو الشرق. بما يعني تحويل جل القروض والاستثمارات والمبادلات التجارية نحو دول أوروبا الشرقية وهذا في غير صالحها. يتضح جليا إذن أن الظروف الاقتصادية العالمية لم تبق للدول المغاربية مجالاً لإيجاد بدائل أخرى غير الشراكة التي تعرضها أوروبا، بعد أن أقصت الواحد تلو الآخر البدائل التي كان بإمكانها أن تسمح لهذه الدول بالدخول في مشاريع من هذا النوع ولكن من موضع تفاوضي مريح. هذا الشكل من الشراكة بدأ يتجسد بالفعل، بالرغم من أن كل المعطيات كانت ولا تزال تؤكد أن امتيازات تحرير المبادلات غير ملموسة بالنسبة لهذه الدول، بفعل المنافسة الشرسة التي تلقاها المنتجات المغاربية في الأسواق الأوروبية من قبل المنتجات الأخرى القادمة من دول أخرى بفعل الاتفاقيات المماثلة التي يبرمها الاتحاد الأوربي معها. في حين تظل الأسواق المغاربية مفتوحة على مصراعها أمام المنتجات الأوروبية. فتونس مثلا وهي أول من أبرم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي في جويلية 1995 ودخلت حيز التطبيق في مارس 1998 تعد دولة فلاحية من الدرجة الأولى، أقدمت على فتح سوقها أمام المنتجات الزراعية الأوروبية في الوقت الذي تنص فيه بنود الشراكة على تقييد الصادرات الفلاحية تجاه أوروبا. بالمقابل تم

الذي حظي باهتمام اكبر. وقد تم التأكيد على ضرورة أن يستكمل مجهود تحرير التجارة شمال - جنوب بتحرير آخر يكون جنوب - جنوب بغية إقامة منطقة للتبادل الحر. ولكن هذه الصيغة المعتمدة في برشلونة لم تكن إلا توصية وجهها الأوروبيون نحو نظرائهم من الجنوب، وبالمقابل أهملوا العقبات السياسية والاقتصادية الكثيرة التي تقف في وجه الاندماج المغاربي. ومن ثم فمجرد التشجيع والحث على الاندماج أثبت محدوديته لمقاومة التردد والتناظر المستشري بين هذه الدول. التأثير المتواضع للشراكة المتوسطة على مسار التكامل المغاربي يمكن تفسيره على أساس أن هذه الشراكة تم صياغتها منذ البداية بشكل يخدم التعاون بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول لا غير. ما يؤكد ذلك هو الطابع الفريد لهذه الشراكة، حيث تتم الاجتماعات بين هذه الدول في لقاءات جماعية، تجمع كل الدول، لكن المفاوضات تتم في لقاءات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي من جهة وكل دولة مغاربية أو متوسطة على حدة، وهو وضع لا يشجع على تنمية العلاقات الجهوية جنوب - جنوب بين الدول المغاربية.⁽²³⁾

انطلاقاً من هذه المعطيات، يمكننا أن نستنتج أن مشروع الشراكة الأورومتوسطية

هذه المنطقة يعادل ما قيمته 8.30 أورو على الفرد الواحد إلى غاية 2006 وما يقارب 12 أورو إلى غاية 2013 وهي أرقام بسيطة للغاية إذا ما قورنت بمئات الأورو التي أنفقت على الفرد الواحد في أوروبا الشرقية سنوياً قبل أن تتضمن هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي.⁽²²⁾ لذلك بدا جلياً أن المفاضلة بين بلدان المغرب العربي أو جنوب المتوسط عامة وبين دول أوروبا الشرقية لم تكن مطروحة كإشكال أمام الأوروبيين، فالاختيار كان معداً سلفاً. فدول أوروبا الشرقية حظيت بحصة الأسد من المساعدات والقروض والاستثمارات الأوربية الموجهة إلى المنطقة. قد يقول قائل إن مشروع الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية والمتوسطة، قد اشترط لإنجاح الشراكة في اتجاه شمال جنوب أن يكون هناك أيضاً وبالمقابل إنعاش للشراكة جنوب جنوب. ولكن هل فعلاً قام الاتحاد الأوروبي بمساعدة الدول المغاربية على إقامة مثل هذه الشراكة فيما بينها؟ وهل اتخذ إجراءات ملموسة لذلك؟

المساهمة الحقيقية للشراكة الأورومتوسطية في ترقية الاندماج المغاربي:

تبنى إعلان برشلونة مبدأ التعاون الجهوي كهدف أساسي للشراكة في كل محاورها، وبخاصة المحور الاقتصادي والمالي

إليه، أوروبا تمثل حوالي ثلثي التجارة الدولية المغربية، فإن المغرب العربي لا يمثل إلا حوالي 2٪ من المبادلات الأوروبية مع العالم. ويكفي الإشارة هنا إلى الاستثمارات اليابانية المباشرة في جواره الجغرافي، حيث تلقت ماليزيا لوحدها في الفترة الممتدة ما بين 1986 و1996 حوالي 14 مليار دولار، وهو رقم مهم إذا ما قورن بالرقم الذي تلقتة كل دول جنوب المتوسط من أوروبا خلال نفس الفترة والذي لم يتجاوز 2.11 مليار دولار.⁽²⁴⁾

دور الولايات المتحدة في تحفيز التكامل المغربي:

إن ما يقال عن حقيقة الدور الأوربي في دفع وتشجيع الدول المغربية على الإسراع في خطواتها نحو إنجاز الاتحاد المغربي، يمكن أن يقال أيضا عن الدور الأمريكي الذي بدأت تلوح بوادره في المنطقة منذ أن اقترحت الولايات المتحدة على دولها إقامة منطقة للتبادل الحر (مشروع أيزنستات).

وكانت واشنطن قد رصدت 5 مليارات دولار سنة 2000 لتمويل مشاريع مشتركة مع بلدان شمال إفريقيا. وكان ذلك الإجراء أول خطوة ملموسة في "مبادرة أيزنستات" التي تطورت رسميا إلى "مشروع الشراكة الأمريكية - الشمال إفريقية" بمناسبة جولة وزير التجارة الأمريكي الأسبق روبرت

لم يساهم في تقوية العلاقات بين الدول المغربية، ولم يعمل على إعادة بعث وتفعيل التكامل المغربي. فالاتحاد الأوربي التزم حتى الآن بتقديم النصائح والتوصيات دون أن يقدم على إجراءات ملموسة في هذا الاتجاه. لذلك فإن إلحاح الأوربيين على تحرير التجارة بين دول المغرب العربي كشرط أولي مقابل التزام أوسع من طرفهم في مجال الاستثمار ودعم اقتصاديات المنطقة لا يبدو أن يكون تكتيك فقط من أجل استمرار الامتيازات التي تحصل عليها في تعاملاتها الثنائية مع الدول المغربية وهي تدرك أن إقامة منطقة للتبادل الحر بين هذه الدول في مثل هذه الظروف تعد في الأمد القريب أمرا مستبعدا.

القيام بعملية مقارنة بسيطة بين الدور الذي تؤديه أوروبا كطرف خارجي يمكن أن يساهم في دعم مسار التكامل المغربي، وبين الأدوار التي تؤديها اليابان مثلا في مناطق مجاورة لها جغرافيا، سيسمح لنا بالخروج بفكرة واضحة عن حقيقة الدور الأوربي. فعلاقة اليابان بجواره الجغرافي تبدو أكثر توازنا من علاقة الاتحاد الأوربي بدول المغرب العربي، فاليابان يمثل 9.18% من مجموع المبادلات الآسيوية، في حين تستوعب آسيا 8.23% من الصادرات اليابانية. ومقابل ذلك كما سبق الإشارة

الملحة لدى الأمريكيين بالبروز في موضع القوة العظمى الوحيدة التي لا ترغب ولا تسمح بظهور قوة منافسة لها. وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى محاولة توظيف هذه الشراكة على أساس أنها دليل على تعثر الشراكة الأورومتوسطية، وهذا من خلال التركيز على جملة من المعطيات:⁽²⁶⁾

- تعدد مراكز القوى الأوربية واختلاف توجهاتها الخارجية، بخاصة فرنسا، ألمانيا وبريطانيا، خلق نوعا من التناقض في السياسة المتوسطة للاتحاد الأوربي. - مشكلة التفاوت بين ضفتي المتوسط التي تخلق نوعا من التناقض في رؤيتها للأمن والاستقرار في المنطقة وغياب تصور مشترك لهما. - ميل بعض الدول الأوربية الفاعلة في مواقفها حول بعض النزاعات إلى هذا البلد المغاربي أو ذاك أفقدها حيادها. هذا ما يفسر قول وليام بيرنز أن الولايات المتحدة، لا تضغط على أحد من الفرقاء حول مسألة الصحراء ولكنها تدعو الجميع إلى الوصول إلى حل في أقرب الآجال.

- الماضي الاستعماري لبعض القوى الأوربية، يثير الحساسية وفي بعض الأحيان العداء من قبل شعوب المنطقة. في حين تفتخر الولايات المتحدة أنه ليس لديها ماض استعماري مماثل. وعليه فإن توجه الولايات

ماليت إلى عواصم المنطقة. وتبلورت بعد ذلك صيغة اللقاءات الوزارية السنوية (1 + 3) ابتداء من سنة 2000 وتوسعت في العام التالي إلى صيغة (1 + 4) بإضافة موريتانيا إليها، وأنشئت لها سكرتارية دائمة مؤلفة من سفراء البلدان المغاربية الأربعة في واشنطن. وراهن الأميركيون، من خلال تشييط مبادرة الشراكة الإقليمية، على منافسة النفوذ الاقتصادي الأوروبي التقليدي في المنطقة وتكثيف الصادرات والاستثمارات الموجهة إليها. وهم يأملون - كما قال السفير الأميركي السابق لدى المغرب إدوارد غابرييل - بإنشاء سوق مغاربية مشتركة لأن أوساط رجال الأعمال الأميركيين ستكون مهتمة بسوق استهلاكية قوامها 80 أو 90 مليون نسمة أكثر من اهتمامها بسوق قوامها 10 ملايين نسمة في تونس، أو 30 مليون نسمة في كل من الجزائر أو المغرب.⁽²⁵⁾

كما أن هذا المشروع، بقدر ما هو محاولة للالتفاف على الأورومتوسطية، فهو يعد أيضا ترسيخا للحضور السياسي للولايات المتحدة كفاعل رئيس في المنطقة. وزيادة على تبني هذا المشروع للمقاربات التي سبق وأن تبنتها قبله الأورومتوسطية والتي يتقدمها المحور السياسي والاقتصادي والهاجس الأمني فإنه تميز أيضا بالرغبة

المتحدة الجديد نحو المغرب العربي لا يمكن فصله عن طبيعة العلاقات بينها وبين القوى الدولية الصاعدة التي تسعى لتكريس نفوذها في منطقة تعتبرها بوابة أوروبا الجنوبية. كل ما سبق ذكره من معطيات، يدفعنا إلى الاعتقاد أن المحرك الرئيس للسياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي ليس الأهداف الاقتصادية بشكل كبير بقدر ما هو اعتقاد أمريكي واضح بأن المنطقة تشكل مرحلة بالغة الأهمية في إطار مشاريعها الرامية إلى ما تسميه بالسلام الأمريكي أو PAXAMERICA أي الهيمنة على مجريات العلاقات الدولية انطلاقاً من محاصرة الأطراف الدولية القادرة على منافسة النفوذ الأمريكي وربط دول المنطقة بمحور الأمن القومي الأمريكي. وأن إنجاح التكامل المغاربي وجعله منطقة تبادل حر هو جزئية بسيطة وهدف ثانوي بالنظر إلى ضعف حجم تجارتها مع هذه الدول التي لا تتجاوز نسبته 2 % فقط من مجمل تجارتها الخارجية. (27) ما يدعم هذا الطرح هو أنه بمجرد أن عرفت الولايات المتحدة بعض العراقيل في سياستها الدولية جراء تعثرها في كل من أفغانستان والعراق، عرف الاهتمام الأمريكي بالمنطقة هو الآخر فتورا واضحا وتراجعا في سلم أولويات السياسة الخارجية

الأمريكية. هذا، وقد يعود هذا التراجع أيضا إلى عجز الولايات المتحدة عن إقناع الأطراف المغاربية بتجاوز المشاكل العالقة بينهم والتفكير جديا في ضرورة إعادة إنعاش المسار التكاملي بينها. كل هذا يؤكد أن السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي كانت تتدرج بشكل كبير في إطار المنافسة الشرسة التي كانت الولايات المتحدة تنوي خوضها مع الاتحاد الأوربي، من خلال استهداف أهم وأقرب مناطق نفوذه التقليدية. ولم تكن كما يبدو بنية دعم دول المنطقة على مواصلة المسار التكاملي والاستفادة منه في فترة لاحقة كمنطقة للتبادل الحر وسوق لسلمها ومدخل للأسواق الإفريقية والأوربية.

خاتمة:

استنادا إلى هذا الواقع، فإن النتيجة التي يمكن أن نخلص إليها من خلال هذا المقال، هي أنه لا يمكن أن نتوقع الكثير من العامل الخارجي في دعمه للتجربة التكاملية المغاربية وهذا لسببين على الأقل. الأول يعود إلى غياب نخبة سياسية مغاربية مدركة بشكل جيد لقيمة التكامل في كونه البديل القادر على إخراج المنطقة من المشاكل التي تعرفها، حيث يبدو أن الهاجس الأمني القطري ما زال يطفئ على ذهنية صاحب القرار، بعد أن ساهم في

المتحدة الجديد نحو المغرب العربي لا يمكن فصله عن طبيعة العلاقات بينها وبين القوى الدولية الصاعدة التي تسعى لتكريس نفوذها في منطقة تعتبرها بوابة أوروبا الجنوبية. كل ما سبق ذكره من معطيات، يدفعنا إلى الاعتقاد أن المحرك الرئيس للسياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي ليس الأهداف الاقتصادية بشكل كبير بقدر ما هو اعتقاد أمريكي واضح بأن المنطقة تشكل مرحلة بالغة الأهمية في إطار مشاريعها الرامية إلى ما تسميه بالسلام الأمريكي أو PAXAMERICA أي الهيمنة على مجريات العلاقات الدولية انطلاقاً من محاصرة الأطراف الدولية القادرة على منافسة النفوذ الأمريكي وربط دول المنطقة بمحور الأمن القومي الأمريكي. وأن إنجاح التكامل المغاربي وجعله منطقة تبادل حر هو جزئية بسيطة وهدف ثانوي بالنظر إلى ضعف حجم تجارتها مع هذه الدول التي لا تتجاوز نسبته 2 % فقط من مجمل تجارتها الخارجية. (27) ما يدعم هذا الطرح هو أنه بمجرد أن عرفت الولايات المتحدة بعض العراقيل في سياستها الدولية جراء تعثرها في كل من أفغانستان والعراق، عرف الاهتمام الأمريكي بالمنطقة هو الآخر فتورا واضحا وتراجعا في سلم أولويات السياسة الخارجية

الأوروبي؟ المناسبة الثانية هي نجاح الطرف الأوروبي - دائما - في جمع الفرقاء المغاربة حول طاولة واحدة في إطار منتدى 5+5 ومنها لقاءات على مستوى القمة، لم يتخلف عنها أي زعيم من المنطقة. في حين عجز هؤلاء عن الالتقاء في قمة مغربية تجمعهم منذ آخر قمة لهم سنة 1994.

محنة التجربة التكاملية المغربية، إذا أمكن أن نسميها كذلك، هي في الحقيقة محنتان، محنة افتقار المنطقة لنخبة سياسية واعية بأهمية التكامل في زمن لا مكان فيه للقطرية والاعتزال. ومحنة غياب طرف ثالث يدعم هذه التجربة ويحتضنها في سنواتها الأولى الحرجة، ولا يكتفي بمجرد النصح والأسف على ما آلت إليه حالة التكامل في المنطقة، وهذا مهما كانت الصعاب التي تحول دون ذلك. فالمغرب العربي لم تتسبب دوله في حربين عالميتين كما أن دول المنطقة لم تكن تنتمي لأحلاف عسكرية يعادي أحدها الآخر، ولم تشهد دمارا خلفه سقوط قبيلتين ذريتين على دولها، حتى تعجز الدول الكبرى عن المساهمة في مساعدة هذه الدول على وضع مشاكلها جانبا والتفكير في العمل المشترك. وحتما ستكون هي أول من سيستفيد من ذلك.

أكثر من مناسبة في تعطيل مسار التكامل، وذلك رغم تأكيد الجميع على أن الاتحاد المغربي يظل خيارا استراتيجيا ومع ذلك فهو لا يزال حبيس النظرة القطرية. والثاني يتمثل في غياب النية الحقيقية للطرف الخارجي في لعب دور مشجع ومحفز على التكامل بين دول المغرب العربي، وفي إبعاد صفة المستفيد الأول من الوضعية التي تعرفها المنطقة. وإذا كان هذا الغياب مرده من جهة شعور الجانب الأوروبي أو الأمريكي بعدم وجود شريك حقيقي يؤمن بالعملية التكاملية، فإنه بالمقابل ظهر بشكل واضح من خلال ممارسات الطرفين، أنه لما يتعلق الأمر بمصالحهما الحيوية فالأمر مختلف تماما. لاحظنا هذه الحالة في مناسبتين على الأقل. الأولى، عندما نجح الطرف الأوروبي سنة 1995 في إقناع كل من الجزائر والمغرب بتسهيل مرور أنبوب الغاز من الأراضي الجزائرية عبر التراب المغربي في اتجاه إسبانيا. في ظرف كانت العلاقات الجزائرية المغربية تمر فيه بأصعب أوقاتها، بعد فرض المغرب تأشيرة الدخول على المواطنين الجزائريين واتهامه المخابرات الجزائرية بالضلوع في العملية الإرهابية التي استهدفت سياحا أجنبيا. وردت الجزائر بالمثل، زيادة على غلق الحدود البرية. فهل كان هذا الأنبوب سينجز لولا تدخل الطرف

الهوامش:

(7) زهير مبارك، بين الثالث والمتحجر

اتحاد المغرب العربي نموذجاً، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، <http://www.dcters.org/s3072.htm> (تم تصفحه في 14 أكتوبر 2008).

(8) زهير مبارك، نفس المرجع سالف الذكر.

(9) جيمس دورتي وروبرت بالسغراف،

النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1985، ص 279.

(10) كارل دويتش، تحليل العلاقات

الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1983.

(11) رشيد خشانة، إلغاء القمة المغاربية

المؤجلة، تونس، (تم تصفحه في 7 أكتوبر 2007)

<http://www.swissinfo.ch/ara/swissinfo.html>.

(12) حول هذا الموضوع يمكنك مطالعة

موقع الاتفاقية الإلكترونية:

http://www.agadiragreement.org/index.php?option=com_frontpage

[Org/index.php?option=com_frontpage&Itemid=1&lang=arabic](http://www.agadiragreement.org/index.php?option=com_frontpage&Itemid=1&lang=arabic)

(13) عبد الله تركماني، نفس المرجع

سالف الذكر.

(1) Cnnarabic.com، أوروبا تدعو

المغرب العربي إلى "تسريع التكامل"، (تم تصفحه في 03 ديسمبر 2006)

(2) نفس المرجع سالف الذكر.

(3) عبد الله تركماني، مكانة المغرب

العربي في عالم متغير، ورقة قدمت في المؤتمر الرابع والعشرين لمنتهى الفكر المعاصر حول "من أجل مقاربات جديدة للتعاون السياسي والعلمي في المغرب العربي/الدورة الثانية لمؤتمر: كلفة

اللامغرب" في الفترة من 14 إلى 16

فبراير/شباط 2008، بدعوة من "مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات" و"مؤسسة كونراد أديناور بتونس".

(4) عبد النور بن عنتر: الاتحاد المغاربي

بين الافتراض والواقع، (تم تصفحه في 7

جوان 2007) http://net/in-aljazeera.com/depth/arabic_work/2002/8/8-14-9.htm

(5) محمد عابد الجابري وآخرون، وحدة

المغرب العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 23.

(6) محمود عصام الميداني، دول المغرب

العربي حلم يتجسد، مجلة الوحدة، عدد 53، 1989، ص 127.

التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق،
 تحرير: محمد عاشور وأحمد علي سالم،
 القاهرة: معهد البحوث والدراسات
 الإفريقية، 2005، ص 268.

(17) **Zghal Riadh**، L'union du
 Maghreb Arabe et la mondialisation ،
 Sous la direction de Robert Bernier:
 Réalités nationales et mondialisation ،
 Presse universitaire du Québec ، Canada ،
 2006 ? p. 190

(18) **Sekkat Khalid** ، Réussir le
 partenariat euro-méditerranéen: réformes
 économiques et coopération Sud-Sud ، dans
 Khader Bichara (Ed.) ، *Le partenariat euro-
 méditerranéen vu du Sud* ، Paris:
 L'Harmattan ، 2001 ، p. 109-112.

(19) **Chiara Liguori** ، La difficile
 construction de l'intégration maghrébine et
 le partenariat euro-méditerranéen ، Jean
 Monnet Chair of European Comparative
 Politics ، n° 44 ، September 2002.

(20) **رشيد خشانة** ، تنشيط أمريكي
 للشراكة مع شمال إفريقيا ،

<http://www.swissinfo.ch/ara/swissinfo.html>

تم تصفحه في 7 أكتوبر 2007

انظر أيضا في هذا الموضوع: Le
 sous la ، l'Europe et la France ، Maghreb
 direction de Kacem Basfao et Jean-Robert
 p 80 ، Paris: CNRS 1992 ، Henry

(14) **بن عيشي بشير، شربي محمد
 الأمين**، مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي
 في ظل التحولات العالمية الراهنة. بحث قدم
 في إطار الملتقى الدولي حول التكامل
 الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل
 الشراكة العربية- الأوروبية، 8- 9 مايو
 2004 م، جامعة فرحات عباس، سطيف،
 منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في
 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء
 الأوروبي- مغاربي، 2005، ص- 207 - 208.

(15) **عيسى حمد محمد الفارسي**،
التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي:
 واقعه، مقوماته، معوقات قيامه، بحث قدم
 في إطار الملتقى الدولي حول التكامل
 الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل
 الشراكة العربية- الأوروبية، 8- 9 مايو
 2004 م، جامعة فرحات عباس، سطيف،
 منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في
 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء
 الأوروبي- مغاربي، 2005، ص 392.

(16) **أحمد محفوظ بيه**، مقومات
 ومعوقات التكامل في المغرب العربي، في:

(21) **جيمس دورتي وروبرت بالسفراف**، نفس المرجع سالف الذكر، ص 280. annabaa.org/nbanews/54/221.htm (تم تصفحه في 12 أكتوبر 2008).

(22) *The Med's moment comes*, Economist, 7/12/2008, Vol. 387, Edition 8588.

(23) **Chiara Liguori**, *ibid.*

(24) **بخوش مصطفى**، أفلاق مشروع الشراكة الأوروبيةمتوسطة وموقع العرب فيه، بحث قدم في إطار الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوربية، 8- 9 مايو 2004 م، جامعة فرحات عباس، سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، 2005، ص 515.

(25) **رشيد خشانة**، نفس المرجع سالف الذكر.

(26) انظر في هذا الموضوع: **ناظم عبد الواحد الجاسور**، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

(27) **هند بطليموس**، المغرب العربي رهان جيوسياسي للولايات المتحدة الأمريكية، شبكة النبا المعلوماتية: www.annabaa.org